البيرق
البيرق - السبت ٩ آب ٢٠٠٨ - العدد ١٩٥٣٠ - السنة ٩٧

ندوة حول تحرير قطاع الاتصالات في غرفة بيروت

قريطم دعا الى اشراك الجمهور في عمليات التخصيص

شحادة: سوق الاتصالات لا تزال غير متطورة مقارنة بالدول الاخرى

* قريطم وشحادة خلال ندوة الخصخصة في غرفة بيروت (مصطفى الشمعة)

عقد في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ندوة عمل حول برنامج تحرير قطاع الاتصالات في لبنان، عرض فيها رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان السيد غازي قريطم ملاحظات الغرفة على البرنامج المذكور، فيما تولى رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده شرح عمل الهيئة والبرنامج المطروح والقوانين المرعية الاجراء في هذا القطاع.

شارك في الاجتماع رئيس غرفة صيدا والجنوب محمد الزعتري، رئيس نقابة المقاولين والاشغال العامة اللبنانية الشيخ فؤاد الخازن، رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان السيد ابراهام ماتوسيان، رئيس جمعية تجار بيروت السيد نديم عاصي، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان السيد محمد لمع، الامين العام لجمعية المصارف في لبنان الدكتور مكرم صادر، رئيسة تجمع سيدات الاعمال اللبنانيات السيدة ليلى كرامي، مدير عام جمعية الصناعيين اللبنانيين السيد سعدالدين العويني، نائب رئيس نقابة الفنادق في لبنان السيد شكيب بو درغم، اعضاء مجلس ادارة غرفة بيروت وجبل لبنان السادة: ناجي مزنر،غسان بلبل وعلي الخطيب، عضو مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات السيدة محاسن عجم، الدكتور مروان اسكندر والدكتور عبدالله عطية، مندوبون عن شركتي الخلوي في لبنان mtc touch وalfa، وعدد من رجال الاعمال العاملين في قطاع الاتصالات.

افتتحت الورشة بمداخلة لقريطم اعتبر فيها ان طرح مسألة تحرير وتخصيص الخدمات العامة يأتي من ضمن التوجه الاصلاحي العام، وكمدخل لخفض الانفاق العام، واداة لكبح تصاعد الدين العام، وعامل منشط للاستثمار الخاص.

وقال: ان قطاع الاتصالات يحتل ضمن هذا التوجه اهتماما استثنائيا، فمن شأنه تسريع عملية تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد مبني على النظم المعرفية المتقدمة، وردم الهوة الرقمية التي تفصل ما بيننا والدول المتقدمة، وتوفير مجتمع المعلومات المتكامل والخدمة الشاملة وذلك تدعيما للقدرات التنافسية التي تؤمن لهذا الاقتصاد مكانة رائدة في المنطقة.

ورأى قريطم ان "الاطار القانوني المستجد بعد انشاء الهيئة المنظمة للاتصالات دون اعادة هيكلة وزارة الاتصالات واصدار المراسيم التنظيمية المتكاملة كما ينص على ذلك القانون، وبالتالي استمرار المديريات العامة في الوزارة وهيئة اوجيرو في العمل حسب القوانين المعمولة بها سابقا، وعدم انشاء شركة "اتصالات لبنان"، شكلت عوامل ساهمت بنشوء واقع غير مكتمل". واكد ان مقاربة مسألة تحرير قطاع الاتصالات وتخصيصها يجب ان يتم من اوجه عدة، ابرزها:

– اولا: الهدف من التخصيص، وما اذا كان يهدف الى خفض الدين العام عبر بيع رخص شركات الخلوي، وتأمين خدمة اتصالات بمستوى عالمي من خلال سوق تنافسي مبني على بنى تحتية ذات تقنية متطورة.

– ثانيا: اعتماد مبدأ المفاضلة اقتصاديا في الخيارات المطروحة، وهنا نرى ضرورة اعادة اطلاق عملية المزايدة لتخصيص الخلوي من خلال الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الاعلى للخصخصة.

– ثالثا: تسعير الخدمات، وقد كان من المفترض عند الترخيص لشركتي الخلوي ان تتحسن شروط المنافسة في الاسعار وفي جودة الخدمة المقدمة، ما يعطي المستهلكين خيارات اوسع ويسمح للشركات بتنمية استثمارتها وتطويرها. غير ان خلاف ذلك قد حصل، فغلب الطابع الاحتكاري على هاتين الشركتين بالتساوي عفوا او قصدا، واستكانت الشركتان كما المستهلكون الى تدني مستوى الخدمات المقدمة بكلفة مرتفعة نسبياً.

– رابعا: احقية الجمهور في الاستفادة من عمليات التخصيص. ففتح ابواب التخصيص امام الجمهور من شأنه تنشيط الانفاق الاستثماري الخاص بمعدلات ينتج عنها نسب نمو مرتفعة تضع الاقتصاد برمته على مسار التعافي.

– خامسا: ضرورة التطوير التكنولوجي، فمن منطلق الانخراط في استراتيجية مناطقية وعالمية للاتصالات، ومن مبدأ عدم امكانية حجب التكنولوجيا المتقدمة عن قطاع الاتصالات، يجب الحرص على ازالة كل العوائق امام عملية تطوير هذا القطاع. بحكم هذه التوجهات، فإن القطاع الخاص هو المؤهل فعليا لترفيع اداء قطاع الاتصالات بحكم ارتفاع قدرته التنافسية، وبالطبع ضمن الاطار القانوني والتنظيمي.

ثم اجرى الدكتور شحادة مداخلة مفصلة حول الموضوع تركزت على ثلاث نقاط اساسية:

اولا– منافع تحرير قطاع الاتصالات.

ثانيا– الحاجة الملحة الى اصلاح تنظيمي.

ثالثا– رؤية الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامجها.

في المحور الاول اوضح شحادة ان "الهيئة المنظمة للاتصالات" انجزت مسودة برنامجها لتحرير القطاع، لكنها لا تزال منفتحة على متابعة المشاورات بشأنها في اطار حوار وطني مع جميع الهيئات الاقتصادية والنقابية وهيئات المجتمع المدني، وكذلك مع وزارة الاتصالات.

واكد ان الحكومة اللبنانية لادراكها الحاجة الى الاصلاح، التزمت فتح قطاع الاتصالات امام المنافسة، واعتبرته رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية.

واشار الى ان الفقرة ٥٦ من البيان الوزاري للحكومة الحالية، تضمنت، "ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني، ويسهم في تعزيز الانماء المتوازن. ويعمل لبنان على تقديم رؤية لهذا القطاع تهدف الى بناء مجتمع المعلوماتية من اجل مواكبة ثورة الاتصالات العالمية وريادتها في المنطقة، والحكومة اللبنانية تلتزم في هذا السياق تحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق لاستثمارات القطاع الخاص والمنافسة وحماية حقوق المستهلك.

وعرض شحادة المنافع التي تنتج عن الخصخصة وهي:

– بالنسبة الى المستهلك، زيادة نسب استعمال خدمات الاتصالات، توسيع مروحة الخيارات، تخفيض الاسعار، اتاحة تقنيات وخدمات جديدة، والوصول الى المناطق المفتقرة الى الخدمات.

– بالنسبة الى صناعة الاتصالات، ادخال تقنيات جديدة، وجعلها صناعة تتمتع بكفاءة عالية، وجذب الاستثمارات اليها، وتحسين مستوى الترابط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– بالنسبة الى الاقتصاد الوطني، زيادة معدّل النمو، جني الواردات من الخصخصة والتراخيص، خلق الكثير من فرص العمل الجديدة، الانضمام الى نظام التجارة الدولية، تحفيز نمو قطاع المعلومات، تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والمؤسسات اللبنانية، وتحسين ادائه عموما.

واشار الى ان كل زيادة نسبتها ١٠٪ في معدلات الاختراق (عدد المشتركين) في الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدي الى زيادة نسبتها ١,٣٪ في الناتج المحلي المجمل كما ان كل اختراق اضافي لخدمات "الحزمة العريضة" (Broadband) نسبته ٢٠٪، يؤدي الى نمو نسبته ٠,٦٪ في الناتج المحلي المجمل. وعرض شحادة في المحور الثاني مواطن القوة ونقاط الضعف في قطاع الاتصالات المحلي، مشيرا الى ان الاختراق في خدمات الاتصالات في لبنان كان بطيئا للغاية بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وقال: لا تزال سوق الاتصالات غير متطورة بالمقارنة مع الدول الاخرى، فيما تصنف تكاليف الهاتف الخلوي في لبنان بين التكاليف الاعلى في المنطقة بسبب الافتقار الى المنافسة وارتفاع الضريبة.

ولفت الى ان مستخدم الانترنت في لبنان يقضي ٨ اضعاف الوقت اللازم لاتمام عمله مقارنة مع الوضع في دول مشابهة، في حين ان نسبة استعمال خدمات خط "الانترنت الرقمي السريع" (DSL) في لبنان هي الادنى على مستوى المنطقة.

اما في المحور الثالث، فقد اوضح شحاده ان مهمة الهيئة يمكن اختصارها في "ايجاد بيئة منظمة من شأنها ان تساعد سوق الاتصالات على تقديم آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية ومعقولة، وعلى اوسع نطاق ممكن للشعب اللبناني ولشركات الاعمال".

واعتبر ان اقتراح مسودة برنامج الهيئة لتحرير القطاع يهدف الى توفير المنافسة في كل سوق الاتصالات، فيما تمنح شركة "ليبان تيليكوم" حصرية تقديم بعض الخدمات لمدة معينة.

وكشف شحادة ان الهيئة تخطط لاطلاق "تراخيص الحزمة العريضة الوطنية" و"تراخيص النفاذ الى الحزمة العريضة" في الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٨.

وبعد الانتهاء من المداخلة، جرى نقاش مطول بين الحضور حول المواضيع المطروحة، ورد الدكتور كمال شحادة على اسئلة المشاركين، موضحا كل الجوانب المحيطة ببرنامج تحرير قطاع الاتصالات في لبنان. وفي نهاية الورشة تم الاتفاق على عقد اجتماعات عمل اخرى لمتابعة النقاش الجاري حول مستقبل قطاع الاتصالات في لبنان لا سيما خصخصة الخلوي، وذلك من ضمن سياسة الهيئة المنظمة للاتصالات في توسيع الحوار مع هيئات المجتمع المدني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"